

## المحاضرة الخامسة: مصادر تمويل التجارة الدولية و السيولة الدولية

### 1- مصادر تمويل التجارة الدولية

تتمثل مصادر تمويل التجارة الدولية في التمويل البنكي لعمليات التصدير و الاستيراد، و تنقسم هذه المصادر إلى تمويل قصير الأجل و تمويل متوسط و طويل الأجل كما يلي:

#### 1.1. مصادر تمويل التجارة الدولية قصير الأجل:

هو تمويل يقل عن 18 شهرا و يشمل:

##### 1.1.1. التحصيل المستندي:

- ماهية التحصيل المستندي:

هو أمر يصدر من البائع (المصدر) إلى بنكه لتحصيل مبلغ معين من المشتري (المستورد) مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المبيعة، و يتم السداد إما نقدا أو مقال توقيع المشتري على الكمبيالة، و على البنك بذل جهده في التحصيل لكنه لا يتحمل أية مسؤولية في حال فشله في التحصيل و لا يلتزم بفحص المستندات فهو أمر تتم تسويته بين طرفي التعاقد.

و يستخدم التحصيل المستندي في حال وجود ثقة في قدرة المشتري و استعداده للسداد، و وجود استقرار اقتصادي و سياسي في بلد المستورد.

- طرق التحصيل المستندي:

- مستندات مقابل الدفع: و هنا يستلم المستورد السندات مقابل الدفع نقدا.
- مستندات مقابل قبول الكمبيالة: و هنا يسمح البنك المحصل بالإفراج عن المستندات إذا قام المستورد المسحوبة عليه كمبيالة بقبولها و التوقيع عليها، أي يمكن للمشتري حيازة البضاعة قبل السداد الفعلي.

- مزايا و عيوب التحصيل المستندي:

تتمثل أهم مزايا التحصيل المستندي في ما يلي:

- عملية التحصيل المستندي تتميز بالبساطة و قلة التكلفة.
- تتيح الوقت للمستورد الوقت لمعاينة البضاعة بعد وصولها و مراجعة المستندات بدقة قبل سداد ثمنها.

أما أهم عيوب التحصيل المستندي فتتمثل فيما يلي :

- تعرض المصدر لمخاطر عدم السداد أو عدم قبول الكمبيالة من طرف المستورد بعد إرسال البضاعة.
- في حال رفض المشتري للبضاعة فإن البائع سوف يتكبد بعض المصاريف كغرامة عدم تفريغ البضاعة من السفينة، مصاريف التخزين و التأمين...إلخ.

### 2.1.1. تحويل الفاتورة:

تحويل الفاتورة هي عملية لجوء مؤسسة عليها ديون إلى شركة فوترة للتكفل بتغطية ديونها، و بذلك يقلص المصدر من أجل الدين، فهي تقنية تمويل تعتمد على التسيير الإداري لتفادي مخاطر السداد.<sup>1</sup>

كما يمكن تعريف تقنية تحويل الفاتورة بأنها عبارة عن عقد تقوم بموجبه مؤسسة ائتمانية متخصصة تسمى "عامل" « FACTOR » بشراء الذمم المدينة التي يحتفظ بها المورد على عملاته مقابل رسوم معينة.<sup>2</sup>

أي هي عملية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون غالبا مؤسسة قرض بشراء الديون، حيث تحل هذه المؤسسة محل المصدر في الدائنية، و تبعا لذلك تتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد، و لكنها مقابل ذلك تحصل على عمولة، و بذلك فإن هذه الآلية تتيح للمؤسسات المصدرة بعض المزايا منها:

- السماح للمؤسسات المصدرة من تحسين خزيرتها ووضعيتها المالية و ذلك بالتحصيل الفوري لدين لم يحن أجل تسديده بعد.

<sup>1</sup> Corinne Pasco, « commerce international », 6<sup>e</sup> édition, Dunod, Paris, 2006, p 135.

<sup>2</sup> سعيد أحسن، "مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية"، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2، 2020/2019، ص 75.

- تخفيف العبئ الملقى على المؤسسات المصدرة فيما يخص التسيير المالي و المحاسبي و الإداري لبعض الملفات المرتبطة بالزبائن بأن تعهد إلى مؤسسات متخصصة في هذا النوع من العمليات.

### 3.1.1. التسيقات بالعملة الصعبة:

يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية التصدير مع السماح بأجل للتسديد لصالح زبائنهم، أن تطلب من البنك تسبيق بالعملة الصعبة، حيث تستفيد المؤسسة المصدرة من هذه التسيقات في تغذية خزينتها بعد أن تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، و تقوم هذه المؤسسة بتسديد هذا المبلغ بالعملة الصعبة إلى البنك حلما تحصل عليه من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق، و تتم هذه العملية بهذه الكيفية إذا كان التسبيق المقدم قد تم بالعملة الصعبة التي كانت هي العملة التي تمت بها عملية الفوترة<sup>3</sup>.

### 2.1. مصادر تمويل التجارة الدولية متوسط و طويل الأجل:

هو تمويل يتجاوز 18 شهرا و أهم تقنياته:

#### 1.2.1. قرض المشتري:

هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير في تسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، و يلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات بين المستورد و البنوك بغرض إتمام عملية القرض، أهمية هذا القرض تكمن في استفادة كلا الطرفين حيث يستفيد المشتري من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه الفوري للبضائع، كما يستفيد المصدر من التسديد الفوري لمبلغ الصفقة.

و يتضمن قرض المشتري إبرام عقدين: عقد تجاري ما بين المصدر و المستورد يشمل نوع السلعة، كميتها، سعرها...، و عقد مالي بين المستورد و البنك المانح للقرض، و يتضمن مبلغ القرض، مدته، طريقة سداه، معدلات الفائدة... إلخ.

#### 2.2.1. قرض المورد:

<sup>3</sup> سهام بوفلفل، (مرجع سبق ذكره)، ص 60.

هو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، لكن هذا القرض ناشئ بالأساس عن مهلة التسديد التي يمنحها المصدر للمستورد.

يختلف قرض المورد عن قرض المشتري في أمرين: الأول أن قرض المشتري يمنح للمستورد بينما قرض المورد يمنح للمصدر، و الأمر الثاني أن قرض المشتري يتضمن عقدين عقد تجاري و عقد مالي بينما قرض المورد يتضمن عقد واحد هو عقد مالي فقط.

## 2- السيولة الدولية

### 1.2. مكونات السيولة الدولية:

عرفت مكونات السيولة الدولية تطورا كبيرا من حيث طبيعة عناصرها و حجمها، و قد سايرت الوتيرة المتنامية التي عرفتها المبادلات العالمية و الاحتياجات المتزايدة لأدوات الدفع للدول.

تتكون السيولة الدولية من كافة العناصر التي تقبل في المدفوعات الدولية (عملات صعبة، ذهب، حقوق سحب خاصة)، و التي تسمح بتسوية العجز المؤقت في موازين المدفوعات.

### 2.2. مشاكل السيولة الدولية:

إن مشاكل السيولة الدولية تأخذ بعدين:

**البعد الأول:** يتعلق بمدى كفاية السيولة الدولية.

**البعد الثاني:** يتعلق بنوعية و مكونات السيولة الدولية، و هذا الوجه لمشكلة السيولة الدولية ينبع من احتمالات آثاره الضارة على الدولة صاحبة العملة الرئيسية كال دولار أو الأورو مثلا من ناحية الفائض أو العجز عن قيام هذه العملة بالوفاء باحتياجات العالم المتزايدة لوسائل الدفع الدولية بدرجة من الثقة تسمح باستخدامها لتحقيق هذا الدور من ناحية أخرى، و تعددت الآراء و المقترحات لزيادة تلك الوسائل بما يتناسب مع نمو التجارة العالمية.

و ترجع مشكلة السيولة الدولية بالدرجة الأولى إلى هجر الدول لقاعدة الذهب، و التي في ظلها قام الذهب بوظيفة النقود في تسوية المدفوعات الدولية كما ضمن إلى حد كبير التوازن بطريقة تقليدية، كما قدم حلا كافيا لمشكلة الاستقرار النقدي، لكن بعد توقف الأخذ بقاعدة الذهب الدولية

برزت خطورة مشكلة اختلال موازين المدفوعات على الصعيد الدولي، حيث لم يكن هناك مصدر مركزي للنقود الدولية و يرجع ذلك إلى:

- عدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساسا للحساب.
- عدم وجود عملة مشتركة تتمتع بالثقة و بقوة الإبراء القانونية (مثل الذهب) للوفاء بالالتزامات.
- فالذهب كمكون سابق للسيولة الدولية لعب دورا هاما في الاستقرار النقدي الدولي و استمر إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى، إلا أنه بعد ذلك فشل كأساس للنظام النقدي الدولي و أصبح لا يستخدم كوسيلة أساسية لتسوية المدفوعات الدولية رغم ما يحظى به من قبول عالمي، إذ أصبح دوره مساعد و ثانوي في المدفوعات الدولية وتعزيز الاحتياطات الدولية، و يرجع ذلك أساسا إلى ضعف معدل إنتاج الذهب ، حيث أن معدل نمو انتاجه السنوي حوالي 5.1% فقط، و جزء كبير من هذه النسبة تستخدم في الأغراض الصناعية و في الاكتناز، و بذلك لم تعد أرصدة الذهب تمثل سوى مجرد نسبة ضئيلة من المدفوعات السنوية، و هذا النقص في إنتاج الذهب لا يوازي معدل النمو الكبير و السريع للتجارة الدولية، و بالتالي فهو لا يكفي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.